



Economic performance Efficiency Assessment of Mosul Dairy Factory for 2020^{*}

Ameera Nawaf Abdullah⁽¹⁾, Mohannad Muneer Al-Salman⁽²⁾

University of Mosul^{(1),(2)}

(1) lhealyamoor@gmail.com (2) mohanad_alsalman@uomosul.edu.iq

Key words:

Assessment of Economic Performance Efficiency: Mosul Dairy Factory, Nineveh Governorate.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 01 Jun. 2025

Accepted | 24 Jun. 2025

Available online | 31 Dec. 2025

©2025 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Ameera Nawaf Abdullah
University of Mosul

Abstract:

The dairy industry is one of the important and strategic industries in the country because of the revenues it generates and its role as a basic component in the consumption habits of the Iraqi individual. Additionally, this industry helps provide foreign currency that is used to import dairy products. Therefore, this research discusses the evaluation of the efficiency of the economic performance of one of the economic units that contribute to supplying the Iraqi economy with this type of production (Mosul Dairy Factory). To evaluate the performance efficiency of this unit, a number of criteria were used, such as the productivity criterion and the value-added standard. The research also posits a hypothesis that there is a deficiency in the utilization of production capacity and a high percentage of idle energy despite increasing levels of demand and the market's need for dairy products and derivatives. The research found several results, the most prominent being an increase in the percentage of idle energy despite rising demand for product sales, as well as fluctuations and disruptions in the delivery of products to the market due to mismanagement. This mismanagement resulted in fluctuating production levels, bottlenecks, and increased downtime hours.

^{*}The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمصنع ألبان الموصل للعام 2020*

الباحثة: عامرة نواف عبدالله

م.د. مهند منير السلمان

جامعة الموصل- كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل- كلية الإدارة والاقتصاد

lhealyamoorah@gmail.com

mohanad_alsalman@uomosul.edu.iq

المستخلص

تعد صناعة الألبان من الصناعات المهمة والاستراتيجية للدولة لما تحققه من عوائد وتدخل كمادة أساسية في استهلاك الفرد العراقي، وكذلك تعمل هذه الصناعة على توفير العملة الأجنبية التي تذهب لاستيراد منتجات الألبان ولهذا يناقش البحث تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لإحدى الوحدات الاقتصادية التي تساهم في رفد الاقتصاد العراقي بهذا النوع من الإنتاج (مصنع ألبان الموصل). ومن أجل تقييم كفاءة الأداء لهذه الوحدة فقد استعملت عدة معايير، مثل معيار الإنتاجية ومعيار القيمة المضافة، كما تبني البحث فرضية مفادها أن هناك قصوراً في استغلال الطاقة الإنتاجية وارتفاع نسبة الطاقة المعطلة على الرغم من تزايد مستويات الطلب وحاجة السوق لمشتقات ومنتجات الألبان، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج كان أبرزها زيادة نسبة الطاقة المعطلة على الرغم من تزايد مستويات الطلب على مبيعات المنتجات، وكذلك تذبذب وعدم انسيابية في وصول المنتجات إلى الأسواق بسبب سوء الإدارة مما يترتب عليه تقلب مستوى الإنتاج وحدوث اختناقات وزيادة ساعات توقف العمل.

الكلمات المفتاحية: تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي، مصنع ألبان الموصل، محافظة نينوى.

المقدمة:

جذبت الدراسات المتعلقة بتقييم كفاءة الأداء الاقتصادي أنظار الكثير من الباحثين سواء كان تقييم كفاءة الأداء لوحدة (اقتصادية، صناعية، زراعية أم خدمية) إذ يعتبرها الكثير من الاقتصاديين النواة الرئيسة لتجنب الانحرافات غير المرغوب فيها على مستوى الإنتاج، فمن خلالها يتم وضع حلول للمشكلات التي تواجه تلك الوحدات، بهدف الإسهام في زيادة مستويات التنمية الاقتصادية وتعزيز معدلات النمو، وهو الأمر الذي يشغل متخذي القرار الاقتصادي ليتم استغلال الطاقة بوصفها عصب الحياة لمختلف النشاطات الاقتصادية ولاستمرارها دون وجود مشاكل في الوحدات الاقتصادية.

لذلك فإن تطوير المصنع وزيادة قدرته وطاقاته الإنتاجية يعد أمراً ضرورياً لإدامة زخم عملية التنمية الاقتصادية، فيعاني العراق من انخفاض كبير في مستوى الإنتاج خلال السنوات الماضية الأمر الذي جعله يتجه إلى استيراد منتجات مشتقات الألبان بمعدلات متزايدة، وبالتالي فقدان العملة الأجنبية في جوانب استهلاكية بحتة، بناءً على ذلك بات الاهتمام بهذا الجانب ضرورياً على المستوى المحلي باعتبار مشتقات الألبان من السلع الغذائية الضرورية التي يزداد الطلب عليها، وإن معالجة جوانب الإخفاق أو المشكلات التي تواجه هذا النوع من الصناعات يشاهم في زيادة مساهمتها في الإنتاج وتصدير الفائض منها.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من دور مصنع ألبان الموصل في توفير منتجاته مما يسهم في زيادة نمو الاقتصاد العراقي وتقليل الاستيراد من هذه المنتجات، ومن هذا المنطلق استوجب تقييم كفاءة أداء مصنع ألبان الموصل لتشخيص جوانب القوة والضعف التي قد ترافق العمليات الإنتاجية.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول هل مصنع ألبان الموصل يحقق كفاءة أداء اقتصادية ضمن المعايير الإنتاجية الكلية والجزئية والقيمة المضافة؟، وماهي إنتاجية المصنع التي يحققها ضمن فئاتها المتعددة؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس كفاءة أداء مصنع ألبان الموصل وتحليلها ومعرفة نتائج أدائه ضمن المعايير الاقتصادية في تقييم كفاءة الأداء.

فرضية البحث:

يفترض البحث عدم قدرة المصنع على تحقيق إنتاجية مرتفعة ضمن موارده المتاحة (المتضمنة الموارد الرئيسية للإنتاج) وهذا الفرضية بسبب ارتفاع التكاليف مقابل انخفاض الطلب على السلع التي يقوم بتصنيعها وعدم امتلاك المصنع لميزة تنافسية تمكنه من امتلاك حصة سوقية.

منهج البحث:

من أجل الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته، تم الأخذ بالمنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج الكمي، إذ تم استخدام عدد من المعايير لقياس كفاءة الأداء الاقتصادي التي تتلاءم وهذا النوع من الدراسات.

الإطار العام للدراسة:

تضمن البحث فصلين فضلاً عن استنتاجات ومقترحات، تناول الفصل الأول الإطار النظري لدراسة تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي أسسه ووظائفه في ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي (المفهوم والأهمية والمراحل)، واحتوى المبحث الثاني أهداف تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي، وتطرق المبحث الثالث إلى أساسيات تقييم كفاءة الاداء ووظائفه وأنواعه. واشتمل الفصل الثاني على تقييم كفاءة الاداء لمصنع الألبان في الموصل لعام 2020، في ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول نبذة تاريخية مختصرة لمصنع الألبان في الموصل، أما المبحث الثاني فقد تناول المعايير المستعملة في تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي، بينما جاء المبحث الثالث مركزاً على الجانب العملي التطبيقي المتمثل بقياس وتقييم كفاءة الاداء لمصنع ألبان الموصل.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي

المبحث الأول: تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي (المفهوم والأهمية والمراحل)

تسعى المؤسسات الإنتاجية والخدمية جميعها إلى تحقيق أهدافها المرسومة بأقصى فاعلية وأعلى كفاءة ممكنة، الأمر الذي جعل من الضروري أن تقوم هذه المؤسسات بالتركيز على عملية تقييم الاداء بوصفه الشرط الأساسي والأداة التي تمكنها من معرفة مدى استغلالها واستفادتها من مواردها المتنوعة ومدى تحقيقها لأهداف المشروع والمؤسسة وذلك من خلال قياسها لأدائها الفعلي

المتمثل بالإنتاج ومقارنة بالأهداف المرسومة مسبقاً، لتتمكن من معرفة موقفها الاقتصادي والتعرف على صعوبات والأخطاء والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها تجنب الوقوع فيها مستقبلاً.

أولاً: مفهوم تقييم كفاءة الأداء

يقصد بكفاءة الأداء مجموعة من الإجراءات والمعايير التي تستعمل في معرفة أوجه القوة والضعف في الوحدات الاقتصادية وبيان مدى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. (الكبيسي، 2013: 3)

يمثل تقييم كفاءة الأداء متابعة القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل للأهداف المحددة وبيان الانحرافات الحاصلة وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة لها. (سمائل، 2013: 3)
وجاء في مفهوم دراسة كفاءة الأداء بأنها مرحلة من مراحل الرقابة والتخطيط بوصفها تكشف الانحراف عن الأهداف الموضوعية بوصفها أداة لاتخاذ القرارات التخطيطية من خلال ما يعرف بالتغذية العكسية (عبدالكريم وكداوي، 1999: 20).

مما سبق يمكن بيان مفهوم تقييم كفاءة الأداء على أنه مقياس للعمل والنتائج التي يؤدي إليها النشاط في الوحدات الاقتصادية على وفق المؤشرات والبيانات بمدة زمنية محددة، ويتم ذلك مقارنة بين ما تم إنجازه فعلاً على وفق الموارد المالية والبشرية المتاحة والمخصصة وبما كان مستهدف تحقيقه، وكذلك يقود بدور الرقابة والتخطيط على العمليات الإنتاجية والإدارية في الوحدات الاقتصادية مع بيان الفعالية والانحرافات في أثناء تنفيذ الخطط الموضوعية، ووضع الخطط والآليات لتجنب حدوث مثل هذه الانحرافات والمعوقات مستقبلاً، مع وضع سياسات تنموية وطرائق تزيد وتحسين من الإنتاجية، فضلاً عن كفاءة أداء العاملين ومن المهم التركيز على المؤشرات الخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية ولها تأثير في تحقيق الأهداف والوصول إلى كفاءة أداء فرضية تسهم في العملية الإنتاجية، فضلاً عن فهم السوق ومكوناته وغيرها من المؤشرات البيئية.

أهم المؤشرات الخاصة بكفاءة الأداء (مؤشر الكفاءة والفعالية) إذ تشير الكفاءة إلى العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات التي تفسر كيفية إنجاز العمل بشكل صحيح باتباع أفضل الوسائل والخيارات الموصلة للأهداف، أما الفاعلية فهي تعبر عن العلاقة النسبية بين النتائج والأهداف المخططة التي تفسر القدرة على تحقيق الأهداف بشكل صحيح بمقارنة الأداء المتحقق نسبةً إلى الأداء المطلوب (الخنق، 2005: 36).

يعرّف الأداء بأنه القدرة على تحويل المدخلات الخاصة بالوحدة الاقتصادية إلى مخرجات بشكل سلعة أو خدمة وبمواصفات محددة وبأقل كلفة ممكنة وبأقصى ربح ممكن، أي أن الأداء يرتبط بالعمل وتحويل القيمة وخلق القيمة المضافة.

ويعرّف التقييم بأنه عملية تحديد قيمة أو درجة النجاح في إنجاز الأهداف التي تم اعتمادها مسبقاً، ومجموعة من الإجراءات والنسب والمؤشرات والمعايير التي تستعمل في معرفة أوجه القوة والضعف والقصور في الوحدات الاقتصادية. (العبيدي، أحمد، 2019: 36)

ويعبر التقييم عن كفاءة الوحدة في استعمال الموارد سواء كانت موارد بشرية أم مالية، ويمكن تفسير الأداء الفعلي بمقارنة النتائج المطلوب تحقيقها، والممكن الوصول إليها، حتى تكون صورة حية لما حدث فعلاً، والنجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء (العبيدي، حسان، 2020: 30).

ثانياً: أهمية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

لقد برزت أهمية كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال الدور الذي تؤديه القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التخطيط العلمي أو استعمال الموارد المادية والبشرية، وبناء على ذلك فإن عملية تقييم الأداء الاقتصادي لها أهميتها في معرفة مراكز الخلل ومعالجتها والتوسع في النواحي الإيجابية.

ويمكن بيان أهمية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي في النواحي الآتية:

- 1- إنَّ تقييم الأداء المستمر الدوري للوحدة الاقتصادية تساعد في الكشف عن الانحرافات من خلال تشخيصها على ضوء الأهداف المعدة لها مسبقاً ومنذ البداية إذ يؤدي إلى معالجتها بسرعة وتقييم العمل وفق مساره الصحيح. (سمائل، 2013: 5).
- 2- إنَّ عملية تقييم الأداء تسلط الضوء على مدى الكفاءة في استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة، وضمن هذا السياق، فإنَّ عملية تقييم الأداء تعمل على استثمار في الموارد البشرية والمادية بصورة أفضل والتقليل من الهدر والضياع وترشيد النفقات وتنمية الإيرادات، كما يشكل تقييم الأداء أساساً موضوعياً لوضع نظام الحوافز والمكافآت (العبيدي، 2020: 5).
- 3- التوصل إلى أقصى طريقة لأداء العمل الإنتاجي وأنسبها، والتوصل إلى الوقت النموذجي لاتخاذ القرار بصدد مختلف الأنشطة الصناعية (الجشعبي، 2018: 6).

ثالثاً: مراحل عملية تقييم كفاءة الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل مترابطة ومتناسقة فيما بينها، وتتكون من الآتي:

المرحلة الأولى: تتمثل في جمع البيانات الإحصائية التي تتضمن التقارير والمؤشرات لحساب النسب والمعايير المطلوبة اللازمة لدراسة كفاءة الوحدة الاقتصادية بصورة مفصلة، مع إهمال الفترة الزمنية للوقوف على طبيعة التطور الإنتاجي (العيسوي، 2008: 250)، ومن بين الطرائق المتبعة في جمع البيانات في جمع البيانات الإحصائية:

(أ) الطريقة المباشرة:

يقصد بها قيام الباحث بجمع المعلومات الإحصائية بنفسه من مصادرها الأولية.

(ب) الطريقة غير المباشرة:

تسمى أيضاً طريقة البيانات الثانوية وهي سجل جمع البيانات والمعلومات الإحصائية المتوافرة من وثائق ومطبوعات ونشرات إحصائية التي تصدرها الهيئات.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التحليل الفني والمالي للوحدة الاقتصادية من أجل معرفة الدقة والفائدة من البيانات الموثقة أو المعتمدة مع الاستعانة بالطرائق الإحصائية إذ تتم مراجعة الجوانب الفنية والمالية للوحدة الاقتصادية وذلك حسب طبيعة الوحدة الاقتصادية (لولو، 2015: 26).

المرحلة الثالثة: هي مرحلة الحكم على النتائج وتحديد المراكز المسؤولة عن الإنتاج، أي تحديد مراكز القرار، وقد تعزى أسباب هذه الانحرافات إما لعوامل داخلية أو خارجية.

رابعاً: الأسس العامة لتقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

تستند عملية كفاءة الأداء إلى مجموعة من الأسس:

- 1- تحديد أهداف الوحدة الاقتصادية
يبرز دور عملية تقييم كفاءة الأداء في إمكانية تحديد أهمية الأهداف وإمكانية تحقيقها وهذا يتطلب جدولتها وتصنيفها إلى اقتصادية أو اجتماعية، لتكون محددة وواضحة للقائمين على المشروع وأصحاب القرار.
- 2- تحديد الخطط التفصيلية
من أجل الحفاظ على العملية الإنتاجية لأي نشاط إنتاجي لابد أن يكون هناك خطط تفصيلية؛ وذلك لضمان استمرارية العمل وبشكل يضمن تحقيق الأهداف بأقل كلفة اقتصادية واجتماعية، مع مراعاة الوضوح، وهذا يتطلب أن تتميز بالمرونة والإلزامية ليتسنى تحقيق الأهداف على الرغم من التغيرات التي تطرأ سواء خارجية أم داخلية (موسى، 1969: 643).
- 3- تحديد مراكز المسؤولية
تعد معرفة مراكز المسؤولية في الوحدات الاقتصادية من الأسس العملية في تقييم كفاءة الأداء، سواء أكانت مراكز إدارية أم إنتاجية، وذلك لتقديم التفسير والتحليل والتشخيص الصائب لأسباب الانحراف عن الخطة الموضوعية مسبقاً في حدود الموارد الإنتاجية والمتاحة (جميل، 2015: 23).
- 4- تحديد جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ

تعد الرقابة أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستعمالها في الأغراض الإدارية كما يستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة، إذ تعتمد نتائج التقييم في موضوعاتها وصحتها على دقة وصحة البيانات المسجلة جميعها (العيساوي، 2010: 261).

المبحث الثاني: المعايير المستعملة في تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

إن الكثير من معايير كفاءة الأداء اختلفت من إذ أهميتها النسبية وذلك باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وكذلك تنوعت الاستخدامات التطبيقية لتلك المعايير والمؤشرات تبعاً لظروف المنشأة والهدف منها، ومن ثم يمكن اختيار تطبيق تلك المعايير التي تتفق مع طبيعة الوحدة الإنتاجية وتحقيق أهدافها.

كما يتطلب ترتيب هذه المؤشرات والمعايير حسب أولوياتها ثم اختيار الأنسب منها والذي يمكن قياس كميته وتقييمه، فضلاً عن ذلك يتوجب على الوحدة الإنتاجية القيام بتحديد المعادلات القياسية لمختلف الأنشطة الإنتاجية، وذلك بهدف مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، وعلى ضوء المعايير القياسية تحديد الانحرافات وتحليل أسباب وقوعها هذه الانحرافات لكي تتخذ الإجراءات الكفيلة لمعالجتها، وتعد المعايير التي يقاس على أساسها أداء الوحدة الإنتاجية دليلاً لاستكشاف الآفاق الخاصة باستغلال الموارد والإمكانات الخاصة بالوحدة الإنتاجية وفي أدناه عرض لأهم المعايير المستعملة لتقييم أداء الوحدات الإنتاجية (الحياي، 2019: 39):

أولاً: معيار الإنتاجية:

تعد الإنتاجية الكلية إحدى أهم المؤشرات في قياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استعمالها لمواردها المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة معدلاتها من حيث الكم أو الجودة ويؤدي إلى خفض التكاليف ورفع القدرة التنافسية للمنتجات وفي هذا الصدد تعمل المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية كافة على تطوير أساليب قياس المعدلات الإنتاجية ومعالجة أسباب انخفاضها. (المعماري، 2010: 23).

كما تعرّف أيضاً بأنها تحويل المدخلات من المواد الأولية والمواد الخام باستخدام الطاقة إلى مخرجات بأقل كلفة ممكنة، أو إنها القدرة على الإنتاج بأقل ما يمكن من التكاليف إذ يتوجب استغلال الطاقات بشكل عقلاني وسليم الأمر الذي يساعد في رفع كفاءة المنشأة؛ من هنا تبرز أهمية تقليل الكلفة مع المحافظة على النوعية المطلوبة من المنتج وجودته. (الصفار، 2001: 27).

يتعلق مفهوم الإنتاجية بفاعلية استعمال التكنولوجيا وكذلك استغلال الطاقات إذ تعرّف الإنتاجية بأنها كل ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، ولغرض تحديد طريقة قياس هذا المؤشر بشكل أكثر تحديداً يمكن تقسيمه إلى: (خلف، 2012: 310).

1- مؤشر الإنتاجية الكلية

يظهر مؤشر الإنتاجية الكلية مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استغلال الموارد الإنتاجية؛ لأنه يمثل العلاقة بين الإنتاج وكمية الموارد التي استغلت للحصول عليها، وبالإمكان تحديد الإنتاجية الكلية على مستوى الوحدة الاقتصادية بالاعتماد على المعادلات الآتية:

$$\text{مؤشر الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج}}{\text{كمية أو قيمة عناصر الإنتاج}}$$

$$= \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

$$= \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{المواد الأولية + رأس المال + العمل}}$$

ثانياً: معيار الإنتاجية الجزئية

تعرف الإنتاجية الجزئية بأنها الإنتاجية المتعلقة بكل عنصر من عناصر الإنتاج وتدعى بالإنتاجية النوعية، ويستعمل هذا المؤشر بقياس إنتاجية عناصر الإنتاج بشكل منفرد، ويعبر عن العلاقة بين حجم الناتج وأحد عوامل الإنتاج إذ يمكن وصفها بالصيغة الآتية:

$$\text{معيار الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج}}{\text{حجم أو قيمة أحد عناصر الإنتاج}}$$

هذه المعادلة تشير إلى العلاقة بين المخرجات وعنصر واحد من عناصر الإنتاج، يمكننا من تحديد حجم الدور الذي يؤديه كل عنصر في تحقيق الكفاءة الإنتاجية وإظهار الآثار المترتبة في إدخال التعديلات على عنصر إنتاجي معين، وكيف ينعكس ذلك في مستوى الإنتاجية مما يعطي القدرة على تحديد درجة قدرة العنصر الإنتاجي. (العبيدي، 2012: 468)

كما يمكن تقسيم الإنتاجية الجزئية إلى مجموعة من المؤشرات أهمها الآتي:

أ: مؤشر إنتاجية رأس المال:

يعبر عن العلاقة بين كمية أو قيمة الإنتاج مع رأس المال كما يبين إنتاجية وحدة النقد من الأموال المستثمرة ضمن العملية الإنتاجية خلال مدة محددة، ويتم الحصول عليها من خلال الصيغة الآتية: (نعمة، 2021: 85 – 86)

$$\text{مؤشر إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج}}{\text{كمية أو قيمة رأس المال}}$$

فهي عبارة عن النسبة ما بين المخرجات إلى قيمة رأس المال المستعمل في الإنتاج.

ب: مؤشر إنتاجية الأجور:

يُستعمل هذا المؤشر للدلالة على إنتاجية الأجور المدفوعة وقياس الإنتاج المتحقق مقارنة بالمبلغ المدفوع إلى العاملين كرواتب وأجور ومكافآت وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على ارتفاع إنتاجية الأجور أي ارتفاع مساهمتها في خلق الإنتاج أو قيمة المضافة، وتم قياسها بالصيغة الآتية: (القرشي، 2009: 243)

$$\text{معيار إنتاجية الأجور} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة إجمالي الأجور}}$$

ج: مؤشر إنتاجية المواد الأولية:

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين كمية أو قيمة الإنتاج أو قيمة المواد المستعملة في عملية الإنتاجية، ويستعمل هذا المؤشر ليعبر عن كفاءة المواد المستعملة في تكوين الناتج وغالباً ما يتم التركيز في هذا المعيار على قياس كفاءة المواد الأولية، لكونها تسهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج النهائي، إذ يتم احتساب إنتاجية المواد على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{مؤشر إنتاجية المواد الأولية} = \frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج}}{\text{كمية أو قيمة المواد الأولية}}$$

كما أن الإنتاجية العالية للمواد تدل على كفاءة استعمال المواد وعدم الهدر والضياع فيها أما إنتاجية المواد المنخفضة للمواد الأولية فإنها تدل على العكس (عزيز، 2000: 52).

د: مؤشر إنتاجية العامل:

يعد من أهم مؤشرات قياس كفاءة الأداء الاقتصادي، ويعبر عن العلاقة بالناتج الكلي أو القيمة المضافة الكلية التي يحققها العامل، وعدد العاملين الحقيقيين المشتركين في عملية الإنتاجية، وتعتبر عنها أنها متوسط العمل أو مقدار القيمة المضافة للعامل الواحد في الوحدة الاقتصادية بمدة زمنية محددة.

ويمكن حساب إنتاجية العمل بالصيغة الآتية: (نعمة، 2021: 85 – 86)

$$\text{مؤشر إنتاجية العامل} = \frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج}}{\text{عدد العاملين}}$$

ثالثاً: معيار القيمة المضافة

يعد معيار القيمة المضافة من المعايير المهمة والأساسية في قياس كفاءة الأداء للوحدة الإنتاجية على المستويات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية، كذلك القدرة في الحكم على مدى كفاءة استعمال الموارد المتاحة؛ فكلما حققت الوحدة الاقتصادية قيمة مضافة أكبر دل ذلك على تحسن الأداء، فالقيمة المضافة مفهوم اقتصادي مأخوذ أساساً من المحاسبة القومية، وحساب الناتج المحلي الإجمالي.

وتعرّف بأنها قيمة الإنتاج الذي تولده المنشأة خلال مدة زمنية محددة، إذ تعبر أيضاً عن القيمة التي يضيفها المشروع على المواد الأولية والخامات المستعملة في عملية الإنتاج (الساعدي، 2015: 390).

تعرّف كذلك بأنها القيمة التي تضيفها إلى قيمة السلع الوسيط كنتيجة للعملية الإنتاجية والتي تساوي قيمة الإنتاج الإجمالي مطروحاً منها قيمة مستلزمات الإنتاج، كما أنها الثروة التي استطاعت الوحدة الاقتصادية خلقها بمجهوداتها الذاتية ومجهودات العاملين فيها (عبدالكريم وكداوي، 1999: 25).

تتولد القيمة المضافة عند استعمال مستلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية، فضلاً عن قيمتها الأصلية وتمثل القيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج (المخرجات والمدخلات)، ومن ثم فإن القيمة المضافة لكل وحدة إنتاجية تعادل مقدار الفرق بين قيمة السلع والخدمات التي تحصل عليها الوحدات الأخرى. (عبدالحاميد، 2000: 378)، ويمكن حساب القيمة المضافة من الصيغة الآتية:

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج
يمكن قياس نسبة تطور القيمة المضافة في مدة زمنية محددة من خلال الصيغة الآتية:
(القرشي، 2009: 204)

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الإجمالية - الاندثار
القيمة المضافة الأجرية = الفئة المضافة الصافية - قيمة الأجور
تأتي أهمية هذا المعيار أو المؤشر من أنه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي كما أنه يستبعد أي إسراف محتمل أو هدر في استعمال المواد الخام في عملية الإنتاج (العاتي، 2017: 28).

وبالرغم من أن القيمة المضافة الصافية مهمة في تقدير مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية ومساهمتها في الدخل القومي إلا أن تحليلها إلى مكوناتها الأساسية يسهم أكثر في الدراسة والتحليل والمقارنة، ويقوم هذا المعيار على توافر البيانات الآتية: (يونا دام، 2011: 108)
وتتكون القيمة المضافة الصافية من جزأين رئيسيين هما:

1- الأجور والرواتب

2- الإضافة التي يطلق عليها الفائض الاجتماعي

ويمكن التوصل إلى مقياس القيمة المضافة (الموجبة والسالبة) في المنظور الاقتصادي، فعندما تكون القيمة بالموجب هذا يعني أن الشركة تولّد عوائد من استثمار رأس المال وهي أعلى من عائد الاستثمار في (الفرصة البديلة)، هذا يعني أن العمل يولد قيمة يغطي بها تكلفة رأس المال، وعندما تكون القيمة بالسالب هذا يعني أن الشركة لم تولّد عائداً كافياً لتغطية كلفة رأس المال، بالتالي فإن الربح الصافي يتم الحصول عليه من خلال خصم الضرائب من قيمة الأرباح، أما الربح المحاسبي فيمكن الحصول عليه من خلال طرح كلفة رأس المال من الربح الكلي عندها نستطيع معرفة القيمة الاقتصادية المضافة.

يمكن القول إنّ القيمة المضافة تقيس الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي والفرق بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي هو تكلفة رأس المال فإن المحاسب لا يخصم تكلفة رأس المال المستعمل في المشروع، في حين يخصم الاقتصادي تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستعمل في

المشروع. إن المبدأ الأساسي هو أن القيمة المضافة لا تقوم بحساب ما إذا كان المشروع أو الصفقة مربحة أم لا، لكنها تقيس إذا كان الربح الناتج كافياً لتعويض رأس المال المستعمل في المشروع أو يمكن استغلاله في فرصة بديلة أخرى (أبو العلا، 2013: 191).

الفصل الثاني

تقييم كفاءة الأداء لمصنع ألبان الموصل لعام 2020

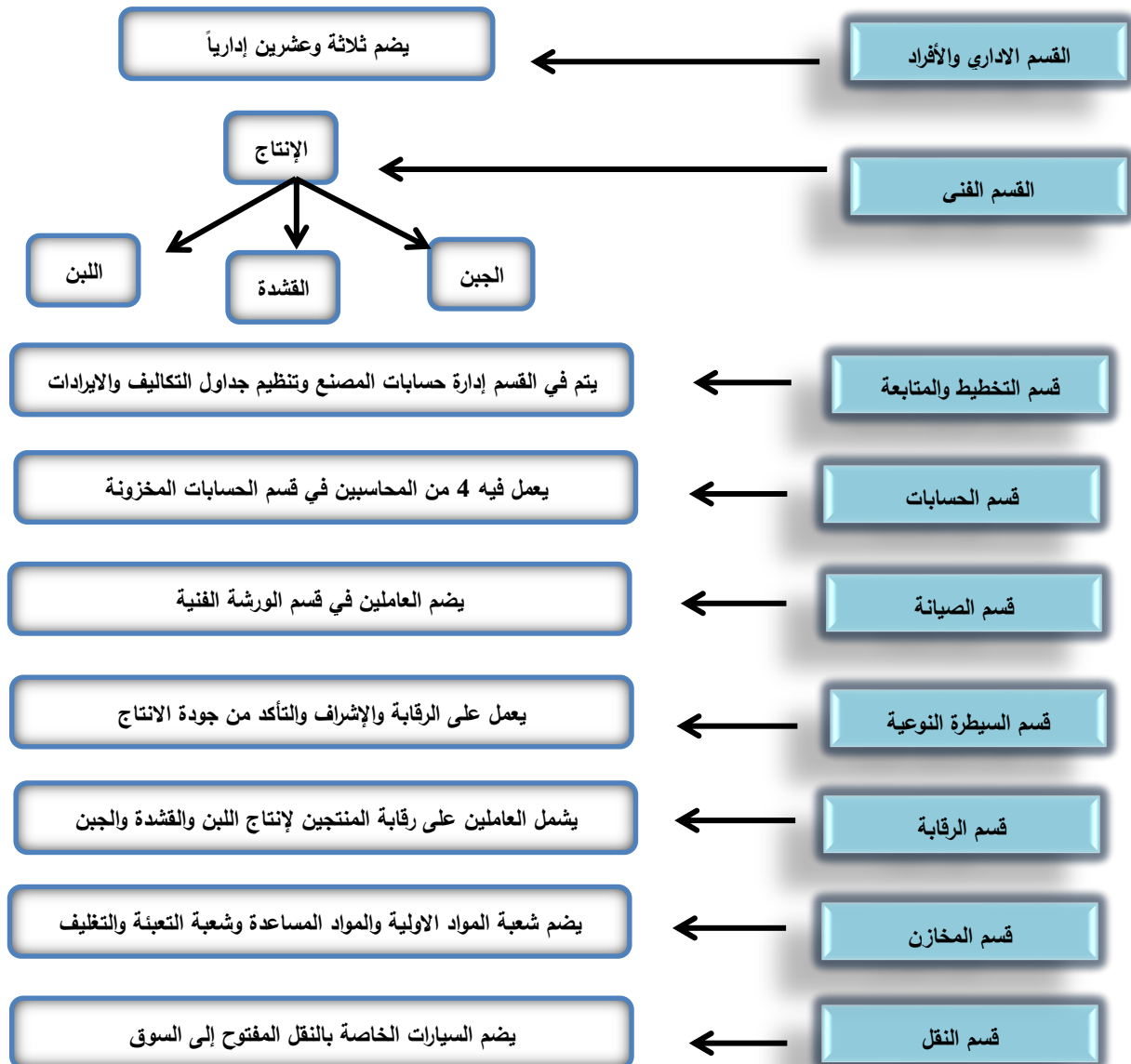
المبحث الأول: نبذة تاريخية لمصنع ألبان الموصل:

يعد مصنع ألبان الموصل من المصانع التابعة للشركة العامة للمنتوجات الغذائية / وزارة الصناعة والمعادن أسس المصنع في عام 1976 في الموصل. وكان يقوم بإنتاج أنواع عديدة من منتجات الألبان منها اللبن الرائب والقشدة والجبن المطبوخ وجبن الحلوم والحليب المعقم المعبأ بالقناني الزجاجية.

مر المصنع بعدة مراحل فقد تم تطويره عام 2010 بنصب الخطوط الإنتاجية الجديدة إيطالية المنشأ لإنتاج اللبن والقشدة والجبن، إلا أن المصنع تعرض للدمار خلال فترة احتلال مدينة الموصل عام 2014، فبلغت نسبة دماره حوالي (90%) وتم سرقة المكين جميعها ؛ لذلك سعت وزارة الصناعة والمعادن إلى تأهيل إحدى القاعات الإنتاجية في المصنع بشكل جزئي بالاتفاق مع منظمة الهجرة الدولية International Organization for Migration وإعادة تأهيل وصيانة الأجهزة المتبقية وتوفير أجهزة ومستلزمات العمل الأخرى، وأصبح بإمكان إدارة المصنع تشغيله بما تبقى من أجهزة ومكين بسيطة، فبعد بناء القاعدة الإنتاجية الجديدة، أصبح المصنع ينتج اللبن والقشدة والجبن المطبوخ بأحجام مختلفة ثم طرحها في السوق المحلية، والمصنع تم عرضه للاستثمار الخاص وإحالة على إحدى الشركات لغرض إعادة بنائه وتطويره.

في مطلع شهر شباط من عام 2019 تم البدء بإنتاج القشدة واللبن، وقامت إدارة المصنع بالسعي مع محافظة نينوى لتخصيص مبلغ لبناء قاعدة إنتاجية جديدة ومناسبة لإنتاج الجبن المطبوخ العادي و القشدة، علاوة على دعم الشركة العامة للمنتوجات الغذائية من خلال تجهيز المصنع بأجهزة خاصة لصناعة الجبن وشراء ماكنتين لتعبئة القشدة واللبن إذ انتج المصنع اللبن بعلب ذات أحجام (400 غرام و 750 غرام) والجبن بعلب (180 غم و 250 غم) والقشدة بعلب (150 غم و 100 غم) وحالياً في طور إنتاج علب (85 غم) التي تمتاز بخلوها من المواد الحافظة وخضوعها لفحوصات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

ويتكون المصنع من تسع أقسام، تشمل القسم الإداري والافراد، القسم الفني، التخطيط والمتابعة، الحسابات، الصيانة، السيطرة النوعية، الرقابة، المخازن، والنقل، ولكل قسم مهام معينة كما يتضح من المخطط (1)



الشكل (1) الهيكل التنظيمي لمصنع البان الموصل

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصنع.

وتتضمن العملية الإنتاجية لكل منتج من منتجات المصنع عدد من المراحل والتي تختلف بدورها باختلاف المنتج، ويمكن توضيح كما يأتي:

1- المرحلة الأولى إنتاج اللبن: تهيئة الحليب وإضافة باقي المكونات الصناعية ووضعها في درجة حرارته قرابه 90%، ثم يمر بمرحلة التجنيس: يعني اللبن الصافي بدون قشدة، فائدة التجنيس يمنع عزل الدهون في اعلى الحليب من خلال مجانسة الحليب السائل، وبعدها يتم جمع الحليب

- بأحد الخزانات ثم تنتقل إلى مرحلة التبريد بدرجات حرارة منخفضة، تضاف الخثرة بعدها إلى مرحلة التعبئة، ومن ثم إلى الحضانة تبقى لمدة ساعتين إلى ثلاث ساعات بدرجة حرارة تتراوح بين 42 - 45 درجة مئوية، بعد ذلك يتم إخراج المزيج إلى غرفة التبريد إذ يبقى لمدة (2 - 3) ساعة في حاويات بدرجة (5) مئوية.
- 2- المرحلة الثانية إنتاج القشدة: تبدأ بتحضير المزيج: بإضافة الحليب مع الزبد مع مثبت نكهة وسكر، تصل درجة حرارة المزيج إلى 90 درجة مئوية، ثم مرحلة التجنيس: التي يكتسب فيها المزيج حبيبات الدهن، بعدها تأتي مرحلة التبريد، وفي النهاية ينقل إلى مرحلة التعبئة والتغليف ثم يوضع في حاويات التبريد التي تصل درجة حرارتها إلى 30 درجة مئوية.
- 3- المرحلة الثالثة لإنتاج الجبن: تبدأ بتحضير المزيج من خلال تهيئة خثرة الجبن مع إضافة ملح الطعام والزبد النباتي إذا كان بالقشدة، ثم التعبئة والتغليف وينتقل بعد ذلك إلى مرحلة التبريد.

المبحث الثاني: قياس وتقييم كفاءة الأداء لمصنع ألبان الموصل أولاً: معيار الإنتاجية الكلية

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة الموارد المستعملة}}$$

$$= \frac{107,185,000}{1,879,252} = 57.043 \text{ مليون دينار، مقدار الإنتاجية الكلية.}$$

الجدول (1) معيار الإنتاجية الكلية

السنة	مليون دينار عراقي				
2020	قيمة الإنتاج (1)	قيمة رأس المال (2)	اجمالي الأجور (3)	المواد الأولية (4)	اجمالي المستلزمات 5=4+3+2
	107.185	1.102	720	56.752	1.879,252
	51				57.043

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بمعمل ألبان الموصل لعام 2020

تبين أن الإنتاجية الكلية بلغت (57.043) مليون دينار، في عام 2020 وهي نسبة عالية، أي أن القيمة أكبر من الواحد الصحيح وهذا مؤشر جيد كذلك ارتفاع في قيمة مستلزمات الإنتاج للأسباب التي ذكرت في إنتاجية المواد وهذا يدل على صحة نتائج المؤشرات السابقة، أي أن المصنع في عام 2020 حقق نسبة إنتاجية مرتفعة وأفضل أداء انتاجي واقتصادي، وهي أعلى نسبة في الإنتاجية.

ثانياً: معيار الإنتاجية الجزئية

يمثل هذا المعيار مساهمة عوامل الإنتاج بشكل منفرد في الإنتاج ويضم المؤشرات الآتية:
 أ: مؤشر رأس المال:

$$\text{مؤشر انتاجية رأس المال} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة رأس المال}}$$

$$= \frac{107,185,000}{1,102,500,000} = 0.097 \text{ دينار، مقدار قيمة انتاجية رأس المال}$$

الجدول (2) مؤشر إنتاجية رأس المال

السنة	دينار عراقي		
2020	قيمة الإنتاج (1)	قيمة رأس المال (2)	انتاجية رأس المال (2\1)
	107,185,000	1,102,500,000	0.097

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة لمعمل ألبان الموصل لعام 2020

يلاحظ من البيانات المثبتة في الجدول إن إنتاجية رأس المال لعام 2020 بلغت (0.079) دينار، وهي قيمة منخفضة جداً بالنسبة لمنتجات متجانسة؛ والسبب في ذلك هو الوضع الاقتصادي الذي مرت به المدينة بسبب جائحة كورونا (COVID 19) التي كان لها أثراً كبيراً على المصنع

على وجه العموم، إذ تعكس نتائج هذا المؤشر صورة الانخفاض في الطلب بسبب القيود على الأسواق، الأمر الذي تسبب في انخفاض قيمة رأس المال وذلك لانخفاض عائد لرأس المال المستثمر.

تبين من خلال معيار الإنتاجية الكلية أن المصنع غير كفوء إلى جانب انخفاض الطلب.

ب: مؤشر إنتاجية الأجور:

$$\text{مؤشر إنتاجية الأجور} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة إجمالي الأجور}} = \frac{107,185,000}{720,000,000} = 0.14 \text{ دينار، قيمة إنتاجية الأجور}$$

الجدول (3) مؤشر إنتاجية الأجور

السنة	دينار عراقي	قيمة الإنتاج	قيمة إجمالي الأجور	إنتاجية الأجور
2020		107,185,000	720,000,000	0.14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة لمعمل ألبان الموصل لعام 2020

يلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاجية الأجور سجلت أقل نسبة إذ بلغت (0.14) دينار، إذ أن مجموع الأجور هو لمجموع العمال (117) بواقع اجر سنوي للعامل الواحد 6,153,846.15 دينار بمعدل راتب شهري 512,820.51 دينار، إذ يمكن رفع هذه النسبة من خلال تقليص عدد العاملين في المصنع ولا سيما الفائضين والعمال غير الأساسيين، الأمر الذي تسبب في إيقاف المصنع عن العمل بسبب أحداث التي جرت في الموصل عام 2014.

ج: مؤشر إنتاجية المواد الأولية: يمكن حسابه من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{مؤشر إنتاجية المواد الأولية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة المواد الأولية}} = \frac{107,185,000}{56,752,000} = 1.88 \text{ دينار، قيمة إنتاجية المواد الأولية}$$

الجدول (4) مؤشر إنتاجية المواد الأولية

السنة	دينار عراقي	قيمة الإنتاج	قيمة إجمالي المواد الأولية	إنتاجية المواد الأولية
2020		107,185,000	56,752,000	1.88

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة لمعمل ألبان الموصل لعام 2020

يتبين أن كل وحدة نقدية تنفق في المواد الأولية تسهم في توفير ما قيمته (1.88) دينار من قيمة الإنتاج وهي قيمة منخفضة وقد يعود ذلك إلى الصعوبات التي يواجهها المصنع في الحصول على المواد الأولية من منتجات من خلال جمعها وشراؤها من مصادر متعددة، أي إنه يدل على تراجع الطلب والمبيعات ووجود منافسة سوقية وارتفاع الأسعار.

د: مؤشر إنتاجية العامل:

$$\text{مؤشر إنتاجية العامل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{عدد العمال}} = \frac{107,185,000}{117} = 916111 \text{ دينار، قيمة إنتاجية العامل.}$$

الجدول (5) مؤشر إنتاجية العامل

السنة	دينار عراقي	قيمة الإنتاج	عدد العمال	إنتاجية العامل
2020		107,185,000	117	916111

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة لمعمل ألبان الموصل لعام 2020

يلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن إنتاجية العامل في عام 2020 بلغت (916111) دينار، التي تدل على تحقيق أعلى قيمة خلال مدة الدراسة وهي سنة واحدة، مما يعني من خلال معيار الإنتاجية الجزئية أن المصنع ذو كفاءة مرتفعة.

ثالثاً: معيار القيمة المضافة

وعلى النحو الآتي:

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج (السلعية والخدمية)

$$107,185,000 - 76,608,100 = 30,576,900 \text{ دينار، قيمة المضافة الاجمالية}$$

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الإجمالية - الاندثار

$$30,576,900 - 11,076 = 30,565,824 \text{ دينار}$$

الفائض الاجتماعي = الفئة المضافة الصافية - قيمة الأجور

$$30,565,824 - 689,434,176 = 720,000,000 \text{ دينار}$$

يبين الجدول الذي تم الحصول عليه من سجلات المصنع لعام 2020 أن القيمة المضافة الإجمالية بلغت (30,576,900) دينار وهي قيمة مرتفعة بالنسبة للإنتاج الفعلي.

أما القيمة المضافة الصافية، يمكن الحصول عليها من استبعاد قيمة الاندثاران إذا انخفضت قيمتها إذ بلغت (30,565,824) دينار، وذلك السبب يعود للانخفاض في قيمة الإنتاج والارتفاع في قيمة الاندثارات وقيمة المستلزمات السلعية ومنها الخدمة، ويمثل الفائض الاجتماعي العائد الذي يحصل عليه المجتمع، يمكن الحصول على الفائض الاجتماعي عن طريق طرح الرواتب والأجور من القيمة المضافة الصافية لعام 2020 إذ بلغت قيمتها (689,434,176-) دينار بسبب الانخفاض الكبير والسبب يعود للانخفاض في مستوى الإنتاج وتراجع مستويات الطلب على منتجات المصنع فضلاً عن دخول كميات كبيرة من المنتجات المتجانسة المستوردة بشكل تنافسي قوي. إذ تبين من خلال معيار القيمة المضافة أن المصنع لا يحقق قيمة مضافة ذات أهمية معنوية.

الاستنتاجات:

من خلال الدراسة على مصنع ألبان الموصل تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات من خلال حساب البيانات الخاصة بالمصنع وتحليل نتائجها وهي كالآتي:

- 1 إن مصنع ألبان الموصل على الرغم من إنتاجه للألبان إلا أنه حقق الخسارة في عام 2020؛ وذلك بسبب انخفاض كمية أو قيمة الانتاج أي أن قيمة الإنتاج كانت منخفضة مقارنة بكمية مستلزمات الانتاج التي كانت مرتفعة، بسبب السلع المنافسة وزيادة الطلب عليها في الأسواق.
- 2 يتبين من المؤشرات الكلية والمؤشرات الجزئية من المواد الأولية والأجور في عام 2020 التي كانت منخفضة وتشير إلى عدم كفاءة المصنع وهذا يُلاحظ من خلال البيانات والحسابات الخاصة بالمصنع.
- 3 يدل من معيار القيمة المضافة الاجمالية والقيمة المضافة الصافية إنها قيم موجبة مما يدل على أن المصنع يحقق كفاءة ضمن هذا المعيار على الرغم من أن الفائض الاجتماعي كانت قيمته سالبة، أي أن معادلة القيمة المضافة الاجمالية يمكن الحصول عليها في المعادلة القيمة المضافة الاجمالية (قيمة سالبة) قيمة الإنتاج السلعية.
- 4 يتبين من الفائض الاجتماعي بأنه في عام 2020 كانت قيمته منخفضة وسالبة إذ بلغت (689,434,176-) دينار، في حين أن عدد العمال كان منخفضاً في السنة ذاتها بسبب جائحة كورونا.

المقترحات:

- 1 استخدام سياسة إنتاجية وتسويقية تعمل على زيادة الطلب على السلع المصنعة والحد من الخسائر وزيادة الإيرادات.
- 2 تطوير مهارة العمال من خلال البرامج التدريبية المكثفة والحديثة لزيادة جودة الإنتاج، وتطوير نظام الحوافز والمكافآت بشكل يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين.
- 3 العمل على تطوير خطوط الإنتاج من خلال ادخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، واستخدام مواد أولية ذات إنتاجية أعلى أو أسعار ادنى لنفس الجودة من أجل زيادة الإنتاجية، وتطوير أساليب الإنتاج من خلال استعمال مكائن حديثة، فضلاً عن استعمال مكملات وإضافات صناعية حديثة ذات جودة عالية من أجل تحسين جودة المنتج والوصول بالمنتج إلى معايير عالمية سواءً للطعم أم الكثافة.
- 4 استخدام القروض الحكومية ووسائل الدعم لغرض تطوير الإنتاج كماً ونوعاً الأمر الذي يعمل على زيادة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة المتحققة في المصنع.

المصادر:

- (1) أبو العلا، ليلي محمد حسني، 2013، مفاهيم ورؤى في الإدارة والقيادة التربوية بين الأصالة والحداثة، ط1، دار يافا الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (2) الجشعمي، محمد ربيع، 2018، تقييم الأداء الاقتصادي لشركة النضال للمطربات في كربلاء المقدسة للمدة (2010، 2017) رسالة دبلوم عالٍ في اقتصاديات الاستثمار ودراسة الجدوى.
- (3) جميل، عبدالكريم أحمد، 2015، إدارة الموارد البشرية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (4) الحياي، مروى خالد يوسف، 2019، تقييم كفاءة الأداء ورشة رسالة تدوير مخلفات البلاستيكية في مصنع جابر بن حيان للعام 2018، رسالة دبلوم عالٍ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- (5) خلف، فليح حسن، 2012، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، عالم الكتب والحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- (6) الخناق، سناء عبدالكريم، 2005، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي، الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق.
- (7) الساعدي، حكيم حمود فليح، 2015، تقرير الإبلاغ المالي للشركات باستخدام القيمة المضافة (دراسة تحليلية من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين والمستثمرين، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد.
- (8) سمائل، بروز عبدالمطلب، 2013، تقييم كفاءة الأداء لمعمل غاز أربيل للمدة (2003، 2012) رسالة دبلوم عالٍ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- (9) الصفار، نزار قاسم أحمد، 2001، تقييم كفاءة الأداء الصناعي بالتطبيق على معمل السكر والخميرة، دراسة تحليلية (1993-2000)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- (10) عبدالحميد، عبدالمطلب، 2000، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- 11) عبدالكريم، عبدالعزيز وكداوي، طلال محمود، 1999، تقييم المشاريع الاقتصادية/ دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء، دار الكتب للطباعة والنشر، ط2، الموصل، العراق.
- 12) العبيدي، أحمد إلياس عباس، 2019، تقييم كفاءة الأداء لمصفي الكسك في محافظة نينوى، رسالة دبلوم عالٍ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 13) العبيدي، حسان عيادة محمد حسن، 2020، تقييم مشاريع في تطبيق المعايير الكلاسيكية والحديثة لقياس الأداء في الشركة العامة لتجارة الجنوب فرع نينوى للمدة (2017- 2019)، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 14) العبيدي، شاكر، صلاح، 2012، تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل سميت كبيسة للمدة (1996- 2009)، رسالة ماجستير الإدارة والاقتصاد، الرمادي، جامعة الأنبار.
- 15) عزيز، مارية محمد، 2000، تقييم كفاءة الأداء لمعمل الغزل والنسيج في أربيل للفترة من (1989 – 1999)، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل.
- 16) العيساوي، كاظم جاسم، 2008، الاقتصاد الإداري، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- 17) العيساوي، كاظم جاسم، 2010، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، وتحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 18) القريشي، مدحت، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن.
- 19) كداوي، طلال محمود، 1999، دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء الطبقة الثانية منقحة ومزيدة، جامعة الموصل.
- 20) الكيكي، محمد جميل محمود، 2013، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل غاز دهوك للمدة (2008- 2012)، رسالة دبلوم عالٍ في الاقتصاد، جامعة الموصل.
- 21) لولو، شعبان محمد عقيل، 2015، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية والمضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التنمية السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 22) المعماري، عبدالغفور حسن والمولى، حافظ جاسم، 2010، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (2002-2007)، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الرفادين، مج32، ع99، العراق.
- 23) موسى، أحمد محمد، 1969، تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 24) نعمة، رعد إبراهيم، 2021، تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل أسمنت الكوفة الجديد للمدة (2004- 2020)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.